المحاضرة الثالثة
علاقة التفسير الموضوعي ببقية مناهج التفسير

المبحث الأول: علاقة التفسير الموضوعي بالتفسير التحليلي

المبحث الثاني: علاقة التفسير الموضوعي بالتفسير الإجمالي

المبحث الثالث: علاقة التفسير الموضوعي بالتفسير المقارن

المبحث الأول: علاقة التفسير الموضوعي بالتفسير التحليلي

لم يثر مسألة علاقة التفسير الموضوعي بالمناهج التفسيرية الأخرى أيا من المنظرين الأوائل، سواء عبد الحي الفرماوي أو عبد الستار فتح الله سعيد ولا أحمد السيد الكومي ومحمد أحمد يوسف القاسم.

وتظهر بداية الاهتمام بهذه المسألة عند مصطفى مسلم وصلاح عبد الفتاح الخالدي خاصة، مع بعض الإشارات عند محمد باقر الصدر وأحمد رحماني، وبعد ذلك سنلحظ ذكر هذا المبحث عند بعض المنظرين المتأخرين، ومنهم محمد السيد عوض وزاهر بن عواض الألمعي وغيرهم، رغم أنهم لم يضيفوا شيئا إلى ما ذكره كلا من مصطفى مسلم والخالدي.

والحقيقة تقال أن أهم من أثار علاقة التفسير الموضوعي ببعض علوم القرآن هو مصطفى مسلم خاصة علاقة التفسير الموضوعي للسورة القرآنية بعلم المناسبات، والتفسير الموضوعي للسورة نوع من أنواع التفسير الموضوعي، أما من ركز ودرس علاقة التفسير الموضوعي بالتفسير التحليلي فهو الخالدي، كما أنه وضح علاقة التفسير الموضوعي للمصطلح القرآني مع علم غريب القرآن ومفرداته، والمصطلح القرآني كما هو معلوم نوع ثالث من أنواع التفسير الموضوعي.

أشار مصطفى مسلم عند حديثه عن مناهج البحث في التفسير الموضوعي إلى النوعين الأساسيين في التفسير الموضوعي وهما التفسير الموضوعي للموضوع القرآني ثم التفسير الموضوعي للسورة القرآنية، وفي ختام هذا المبحث قدم مبحثا أسماه "صلة التفسير الموضوعي بالأنواع الأخرى من التفسير"، وهنا تحدث عن علاقة التفسير الموضوعي بالتفسير التحليلي مؤكدا على عدم إمكانية الفصل والقطع بين أنواع التفسير بحيث يكون لكل واحد منها مجاله ونتائجه[1]، والاختلاف بينها إنما هو اختلاف مناهج وطرائق، وليس اختلاف مجال وهدف، فمجال البحث واحد هو كلام الله تعالى، وأما الهدف فواحد كذلك هو بيان مراد الله تعالى من آياته بحسب الطاقة البشرية، ثم يأتي مصطفى مسلم للقول:«وبعض أنواع التفسير تعتبر أساسا للانطلاق منه إلى غيره فلا يستغنى عنه المفسر الباحث في أي نوع من أنواع التفسير»[2]، و يقصد بذلك التفسير التحليلي الذي يعتبر الركيزة الأساسية لأنواع التفسير الأخرى، ومنها التفسير الموضوعي، وكذا التفسيران الإجمالي والتفسير المقارن.

أما بالنسبة لصلاح عبد الفتاح الخالدي فالتفسير عنده نوعان تفسير موضعي وتفسير موضوعي، والموضعي يشمل التفسير التحليلي والمقارن والإجمالي، أما الموضوعي فيقابل تلك الأنواع مجتمعة، والتفسير الموضعي تفسير يلتزم مكانا وموضعا واحدا لا يتعداه إلى غيره إلا بعدما يكمل دراسته وبحثه سواء كان آية واحدة أو سورة واحدة كذلك، وهذا ما قدمه التفسير على مر العصور والعهود السابقة من تاريخ المسلمين، وفي مقابل ذلك نجد التفسير الموضوعي يأخذ موضوعا معينا ويقوم خلال دراسته بجولة في القرآن كله غير ملتزم بآية واحدة أو موضع واحد، بل ينتقل من آية إلى أخرى ومن سورة إلى غيرها باحثا عن طريق معالجة السور المختلفة والآيات المتعددة لهذا الموضوع[3].

عندما تحدث الخالدي عن العلاقة بين التفسير الموضعي والتفسير الموضوعي أشار إلى ما قدمه محمد باقر الصدر من أن التفسير التحليلي ينطلق من النص ويعود إليه، بينما أن التفسير الموضوعي ينطلق من الواقع ويعود إلى النص، والتفسير التحليلي يقدم الدلالات التفصيلية الجزئية،

---

[1] مصطفى مسلم، المرجع السابق، ص52.

[2] المرجع نفسه، ص52.

[3] صلاح عبد الفتاح الخالدي، المرجع السابق، ص46-47.

بينما التفسير الموضوعي يجمع هذه الدلالات المتفرقة ليستخرج منها تصورا قرآنيا متكاملا حول الموضوع قيد الدراسة[1].

يؤكد الخالدي بعد ذلك على أن التفسير الموضعي والموضوعي مرحلتان متكاملتان لا يجوز القيام بالثانية دون الأولى، وكما قال:"يجب على من أراد الخوض في التفسير الموضوعي [...]أن يتمتع بعلم تفسيري تحليلي، وأن يقرأ في كتب التفسير الموضعي، على اختلاف تياراتها ومدارسها. وبعد أن يتمكن من هذه المرحلة [...] ينتقل إلى المرحلة الثانية، فينظر في موضوعات القرآن وحقائقه"[2]، فالتفسير التحليلي شرط للتفسير الموضوعي ومرحلة لا يستغنى عنها للبحث في موضوعات القرآن.

تحدث بعض المنظرين مثل محمد السيد عوض عن علاقة التفسير الموضوعي بالأنواع الأخرى لكن حديثه ذلك كان سطحيا حيث قدم لنا تعريفا بسيطا لتلك الأنواع مع ذكر بعض التفاسير التي يمكن اعتبارها من التفسير الإجمالي أو المقارن أو التحليلي[3]،وعلى نفس المنوال تحدث زاهر بن عواض الألمعي عن الفرق بين التفسير الموضوعي والأنواع الأخرى للتفسير لكن حديثه لم يتعد التعريف بهذه الأنواع وذكر أهم المؤلفات فيها فقط دون بيان لعلاقة هذه الأنواع بالتفسير الموضوعي[4].

---

[1] المرجع السابق، ص49.

[2] المرجع نفسه، ص50.

[3] محمد محمد السيد عوض، **التفسير الموضوعي نماذج رائدة في ضوء القرآن الكريم**، مكتبة الرشد ناشرون، ط2: 1426هـ-2005م، الرياض، المملكة العربية السعودية، ص65-68.

[4] زاهر بن عواض الألمعي، **دراسات في التفسير الموضوعي للقرآن الكريم**، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط4: 1428هـ- 2007م، ص65-68.

المبحث الثاني: علاقة التفسير الموضوعي بالتفسير الإجمالي

التفسير الإجمالي هو تفسير "يقدم المعنى الإجمالي للآيات، بدون توسع أو تفصيل"[1]، فهذا النوع يقوم على الإجمال والإيجاز والاختصار بدون إشارة إلى المباحث التفصيلية سواء كانت عقدية أو فقهية أو لغوية أو غيرها، فالمفسر يعمل على تفسير القرآن كله على حسب ترتيب التلاوة مستعرضا الآيات بعضها تلو بعض، بصورة مختصرة مبسطة سهلة، يمكن من خلالها توصيل المعنى العام للآية أو الآيات لمعظم الناس على اختلاف مستوياتهم وتخصصاتهم.

ومن أبرز التفاسير التي تمثل هذا النوع تفسير الجلالين السيوطي والحلي، وهذا بالنسبة للتفاسير القديمة، أما بالنسبة للتفاسير المعاصرة فنجد المصحف المفسر لمحمد فريد وجدي.

تظهر أهمية التفسير الإجمالي في إعطاء المعنى العام للآية أو لمجموع آيات معينة، وهذا المعنى الإجمالي يساعد الباحث في التفسير الموضوعي عند صياغته لعناصر الموضوع قيد الدراسة سواء كان الأمر متعلقا بالتفسير الموضوعي للسورة القرآنية أو التفسير الموضوعي للموضوع القرآني.

يقول مصطفى مسلم عن دراسة موضوع قرآني:"لابد من تقسيم الموضوع إلى عناصر [...] وللتعبير عن العنصر الذي استنبطه من الآيات، لامناص من اللجوء إلى التفسير الإجمالي ليقرر هذا العنصر ويوضحه ويشرحه ويسوق له الأدلة"[2]، فالمعنى الإجمالي يسهل مهمة المفسر ويعطيه الفكرة العامة التي تشكل عنصرا من عناصر الموضوع قيد الدراسة.

ولعل أبرز مثال على أهمية المعاني الإجمالية ما يقدمه أحمد مصطفى المراغي في تفسيره من إشارة إلى المعاني الإجمالية لمجموع الآيات التي يفسرها، فهذه المعاني الإجمالية تعتبر تلخيصا مهما تشكل بذاتها عناصر يسهل استخدامها في تشكيل بناء الموضوع القرآني لإعادة إخراجه وصياغته وتفسيره حتى يسهل الوصول إلى تصور عام عما جاء في كتاب الله تعالى حول موضوع الدراسة.

وهذه الطريقة في العرض العام لمجموعة من الآيات القرآنية استقاها أحمد مصطفى المراغي من مدرسة المنار التي تركز على بيان السنن والقوانين الإلهية المبثوثة في ثنايا القرآن الكريم، فهذه الطريقة في التفسير تفتش عن القوانين وتقوم بعرضها بشكل إجمالي كما تقوم من جهة أخرى بشرحها ومحاولة فهم الواقع المتغير في إطارها.

لا يمكن لغير الباحث في التفسير الموضوعي إدراك أهمية التفسير الإجمالي لأن هذه الملخصات العامة للآيات تمكن الباحث من صياغة عناصر الموضوع القرآني فبالاستعانة بتلك الملخصات يمكن تحديد الموضوعات الجزئية للموضوع القرآني أو للسورة القرآنية، وهذا ما يسهل عمل الباحث خاصة عند محاولة تحديد هيكل وهندسة البحث.

المبحث الثالث: علاقة التفسير الموضوعي بالتفسير المقارن

بالنسبة للتفسير المقارن فإن الباحث في التفسير الموضوعي عليه أن يطلع على معظم التفاسير ويقارن بينها ويأخذ بما يراه صالحا لدراسة ويسجل الهفوات التي لاحظها على أعمال المفسرين السابقين له، فلكل مفسر منهجه الخاص وأهدافه ورؤيته، والمنهج المقارن هو الأداة للتمييز بين المفسرين واستخلاص أحسن الأقوال وأصوبها لاستخدامها في توضيح الموضوعات القرآنية أو كشف موضوعات السور.

---

[1] صلاح عبد الفتاح الخالدي، المرجع السابق، ص31.

[2] مصطفى مسلم، المرجع السابق، ص54.

يؤكد مصطفى مسلم دائما على أن اختلاف المناهج التفسيرية ليس اختلاف انقطاع وتضاد بل اختلاف تنوع وتعدد، والهدف واحد، وبعض الأنواع تخدم بعضها البعض[1]، فلا يمكن مثلا الحديث عن التفسير المقارن بغير التفسير التحليلي، بل إن التفسير التحليلي هو القاعدة لمعظم المناهج الأخرى خاصة منها المقارن والموضوعي.

وفي التفسير المقارن لا بد من الإحاطة "بأقوال المفسرين الذين كتبوا في تفسير الآيات ليدرك الذي لم يخرج عن روح النص [...]عن المفسر الذي تعسف في تأويل هذه الآيات وحملها ما لم تحتمل"[2]، هذا من جهة المقارنة، وهناك هدف آخر أهم بالنسبة للتفسير الموضوعي قال مصطفى مسلم:"وكثيرا ما تتباين أقوال المفسرين الذين كتبوا في تحليل النص القرآني بحيث لا يمكن الجمع بينها [...] فلا بد للمفسر [...] من وقفة متأنية دقيقة [...] للترجيح بين هذه الأقوال [...] وليختار القول المناسب لموضوعه من هذه الأقوال بغية توضيح عناصر الموضوع"[3]، والحقيقة تقال أنه هذا لا يدخل في عمل المفسر في مجال التفسير الموضوعي، فالمقارنة بهدف تقييم مناهج المفسرين ومدى التزامهم بها ليس من الأهداف الأساسية للباحث في التفسير الموضوعي، بل هي من أهداف المفسر المقارن، وإنما الهدف الرئيس من استخدام التفسير المقارن في التفسير الموضعي هو الاطلاع على معظم أقوال المفسرين ثم اختيار المناسب منها للموضوع خاصة عندما تختلف أقوال المفسرين وتتباين إلى حد لا يمكن معه الجمع بينها، أما إن اتفقت على قول واحد فلا ريب من الأخذ به.

بعض الباحثين يرى أن المقارنة بين نصوص المفسرين للتعرف على مناهجهم ومدى التزامهم بها من أعمال الباحث في التفسير الموضوعي، مثلما يذكر محمد محمد السيد عوض وزاهر بن عواض الألمعي، قال محمد محمد السيد عوض عند الحديث عن التفسير المقارن:"يقوم الباحث فيه بالمقارنة بين نصوص المفسرين مع اختلاف مناهجهم ومشاربهم [...] ليتعرف على منهج كل مفسر وطريقته في موضوعه ومدى التزامه بمنهجه [...] مبينا أن كل مفسر قد تأثر بالفن الذي تغلب عليه وتخصص فيه"[4]، ثم يضيف قائلا:"وهذه المقارنة [..] إنما تكون خاصة بسورة قصيرة أو موضوع معين وذلك مثل المقارنة بين عدة تفاسير في موضوع زيادة الإيمان ونقصانه..."[5].

وكما ذكرنا من قبل هذا من صميم عمل الباحث في التفسير المقارن وليس من عمل الباحث في التفسير الموضوعي، وأكثر من ذلك هو اختراع لنوع من التفسير يجمع بين المنهجين الموضوعي والمقارن في لون جديد يصعب تحقيقه نوعا ما في الواقع العلمي.

وعليه فاستخدام الباحث في التفسير الموضوعي للتفسير المقارن إنما لملاحظة اختلاف المفسرين واختيار أحسن الآراء الخادمة للموضوع المفيدة للدراسة والمؤيدة لها، فاستخدام المنهج المقارن هنا ليس من صميم عمل الباحث في التفسير الموضوعي بل هو استخدام لما توصل إليه أصحاب هذا المنهج من مقارنة وتقييم واستخراج للآراء القوية التي يعتد بها في الموضوع قيد الدراسة والبحث.

---

[1] مصطفى مسلم، المرجع السابق، ص52.

[2] مصطفى مسلم، المرجع نفسه، ص53.

[3] ينظر: مصطفى مسلم، المرجع نفسه، ص54.

[4] محمد محمد السيد عوض، التفسير الموضوعي نماذج رائدة في ضوء القرآن الكريم، ص68.

5 المرجع نفسه.